

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

7 محفزات تدفع لاستمرار النشاط و5 عوامل إيجابية رئيسية محققة من النشاط

صعود البورصة يحد من مخصصات البنوك ويزيد أرباحها ويعالج الأزمات



صعود البورصة يعالج الكثير من الأزمات المحلية

على الرغم من التذبذب النسبي لمؤشرات السوق خاصة السعري في آخر يومين من تداولات الأسبوع الماضي وتحديدا التقلب القوي في تداولات يوم الأربعاء، إلا أن هذا التذبذب يحدث لإعادة تصحيح الأسعار وإن كان آثار القلق في نفوس أوساط المتداولين الذين تعودوا على الصعود المتواصل والقوي للسوق منذ بداية العام، وبقراءة سريعة للأرقام التي حققها مؤشرات السوق منذ بداية العام نجد أن المؤشر السعري الماضي أغلق في 2012/12/31 على 5934,3 نقطة حقق ارتفاعا حتى نهاية تداولات الأسبوع الماضي قدرها 2219,9 نقطة والتي تمثل نحو 37,4% وإن كانت المكاسب التي حققها الأسبوع الماضي والتي بلغت نحو 252 نقطة تمثل نحو 3,2% من مجمل المكاسب التي حققها منذ بداية العام ليغلق على 8154,2 متجاوزا أهم حاجز نفسي للسوق منذ الأزمة العالمية.

توقعات بتراجع مخصصات البنوك

بما لا يقل عن 25٪ مقارنة بالعام الماضي

استمرار نشاط السوق يحرك العديد من القطاعات التجارية خاصة الذهب والسيارات

لاستمرار نشاط السوق: أولا: تطور الأداء المالي للشركات

ظهر خلال النتائج المالية لفترة الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي تطور واضح لاداء المالي للشركات، فقد أظهرت نتائج الشركات في الربع الأول من العام الحالي تحول 25 شركة من الخسائر إلى أرباح في الربع الأول من العام الماضي الي الأرباح في الربع الأول من العام الحالي، بالإضافة الي تحقيق باقي الشركات نموا جيدا في الأرباح مع تراجع ملحوظ في عدد الشركات التي أعلنت عن خسائر وايضا حجم هذه الخسائر وفي ظل استمرار الزخم العام السعري في الفترة المتبقية من الربع الثاني من العام الحالي فإن ذلك سيؤدي الي ارتفاع الأصول المدرجة وبالتالي تحسن ملحوظ في النتائج المالية للشركات في النصف الأول من العام الحالي والتي يتوقع أن تشهد قفزة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ثانيا: سداد الديون

يلاحظ أنه منذ النصف الثاني في العام الماضي وحتى الآن ارتفعت وتيرة عدد الشركات التي اتفقت مع البنوك على إعادة هيكلة ديونها، وكذلك ازاد عدد الشركات التي بسداد جزء ملحوظ من ديونها مع البنوك، إلا أنه يظل هناك عامل في غاية الأهمية يكمن في حاجة هذه الشركات الي سيولة مالية للدخول في مشاريع استثمارية جديدة، ومع قيام العديد من الشركات ببيع أفضل ما لديها من أصول لسداد ديونها، فإنها باتت

تفتقد للأصول المدرة للدخل وفي الوقت نفسه أن تقدمها للبنوك كرهونات للحصول على تمويلات جديدة، لذلك لن يبقى أمام الشركات إلا محاولة زيادة رؤوس أموالها مرة أخرى بعد ان خفض العديد منها رؤوس أموالها لطفاء الخسائر إلا ان عملية زيادة رؤوس الأموال تحتاج فترة من الوقت.

ثالثا: انخفاض القيمة الدفترية

على الرغم من ان الأسعار السوقية للعديد من الشركات حققت مكاسب كبيرة إلا ان أغلبها لايزال دون القيم الاسمية، وفي ظل التطور الإيجابي للنتائج المالية للعديد من الشركات، فإن ذلك أدى الي تحسن في القيم الدفترية وحقوق المساهمين وتراجع ملحوظ في المطلوبيات، وبالتالي فإن ذلك يمثل حافزا لاستمرار النشاط.

رابعا: ارتفاع العائد السوقي

في ظل النشاط الملحوظ للسوق فإن العائد السوقي للمتداولين يشهد ارتفاعا قياسيا فممنذ بداية العام وحتى نهاية تداولات الأسبوع الماضي حققت أوساط المتداولين في السوق عائدا سوقيا لا يقل عن 100٪.

خامسا: انخفاض أسعار الفائدة

أدى انخفاض العائد الثابت للأموال المودعة في البنوك الي تحول ملحوظ في السيولة المالية الموجهة للسوق، وقد ظهر ذلك جليا من خلال المعدل اليومي لقيمة التداول الذي وصل الي 111 مليون دينار الأسبوع الماضي في الوقت الذي كان يصل الي حوالي 20 مليون دينار في الفترة نفسها في أفضل الأحوال من العام

مليون دينار في العام الماضي، وأغلب هذه المخصصات جاءت نتيجة انخفاض قيم الأصول السائلة المرهونة لدى البنوك «الأسهم» ومع التحسن الملحوظ لأسعار الأسهم منذ بداية العام وحتى نهاية الأسبوع الماضي، وفي ظل التوقعات بأن يصل المؤشر العام للسوق لمستوى الـ 10 آلاف نقطة مع نهاية العام الحالي، فإن ذلك من شأنه أن يحد من حجم المخصصات لدى البنوك خلال العام الحالي والتي يتوقع أن تتراجع بين 25 و50٪ مقارنة بحجم المخصصات التي تم أخذها في العام الماضي، كذلك سيؤدي بالتبعية الي زيادة حجم الأرباح الموزعة والتي يجد استغلالها للاستثمار أو لسداد ديون البنوك.

ثانيا: معالجة الأزمات الاجتماعية

يلاحظ ان تدهور البورصة بسبب الأزمة العالمية أدى الي تآكل رؤوس أموال العديد من الأسر الكويتية بما يتراوح بين 80 و90٪ من حجم هذه الأموال التي كانت تستثمر قبل الأزمة، الأمر الذي خلق أزمات اجتماعية كبيرة أدت الي تحرك الحكومة لمعالجة هذه الأزمات بطرق مختلفة من شأنها انها استنزفت جزءا كبيرا من أموال الدولة، ومع النشاط الحالي للسوق فإن ذلك سيعالج بشكل كبير الأزمات الاجتماعية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار انه لا يخلو بيت في الكويت إلا وله استثمارات في السوق.

سابعاً: الاستقرار النسبي في العلاقة بين السلطين شعورا

بالاطمئنان داخل السوق وان كانت هناك محاولات وجهود تبذل لتأجيل الاستجوابات التي من شأنها ان تعصف بهذا الاستقرار الذي يعد امرا حتميا لإنجاز العديد من الملفات الاقتصادية سواء على مستوى اصلاح البنية التشريعية للمناخ الاقتصادي أو على مستوى تحريك المشاريع التنموية التي من شأنها أن تخلق فرصا استثمارية للقطاع الخاص.

إيجابيات نشاط البورصة

من شأن النشاط الحالي للبورصة أن ينعكس بشكل إيجابي على العديد من القطاعات الاقتصادية وتكمن هذه الإيجابيات في العوامل التالية:

أولا: تراجع مخصصات البنوك

مع نهاية العام الماضي ومنذ بداية الأزمة العالمية بلغت المخصصات لدي البنوك بمختلف أنواعها نحو 3,5 مليارات دينار منها حوالي 680

«الاستئناف» تنظر دعاوى موظفي البورصة اليوم

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان دائرة اسواق المال (محكمة الاستئناف) ستستظر اليوم (الأحد) عددا من قضايا موظفي سوق الكويت للأوراق المالية يصل عددها إلى 40 دعوى قضائية مقامة من 33 موظفا من البورصة كانوا قد رفضوا التوقيع على عقود العمل المقدمة لهم من هيئة اسواق المال اعتراضا على عدم حصولهم على حقوقهم الوظيفية، فضلا عن تخطيهم في الترقية، وذلك إبان قيام الهيئة بتعيينهم وفقا لللائحة رقم 7 لسنة 2010. وتوقعت المصادر ان يتم حجز هذه القضايا أو عدد كبير منها للحكم خاصة ان الدعاوى تنظر منذ قرابة العام.

● شريف حمدي

تحت المجهر

حديث الشجون عن بيئة الأعمال ومستقبل الاستثمار.. والأمل المتبقي

عندما نتحدث مع رجل اعمال اول تسأول يطرح نفسه هو.. «كيف ترى بيئة الأعمال في الكويت خلال تلك الفترة والى أي اتجاه تسير عجلة الاقتصاد الوطني؟».

الأسبوع الماضي وبينما كنت جالسا مع احد كبار رجال الأعمال ورئيس مجلس ادارة احدى كبرى الشركات العقارية بالكويت طرحت هذا التساؤل عليه فاذا به جلس وفكر طويلا ثم نظر الي قائلا: «عمادا أتحدث؟»، ليس مبالغة اذا قلت ان طرح تساؤل على استفساري قد اخذ مني الكثير من الوقت والتفكير بحكم ان هذا الرجل من الشخصيات قليلة الظهور الاعلامي ولا يحب الحديث مع الاعلاميين واي كلمة تخرج منه تعتبر بـ «وزن الذهب».. ولكنني حاولت جاهدا ان اتجاذب اطراف الحديث ساعيا لمعرفة هموم بيئة الأعمال في الكويت وما تعانيتها حاليا فكانت تلك المحصلة.

رجل الأعمال، اوضح قائلاً: «مجتمع رجال الأعمال في الكويت لا يعرف اجابة واضحة لهذا التساؤل فما هي الخطط الموضوعية في اروقة الجهات الحكومية.. ستجد لا شيء»، واذا سالت اي مسؤول ما هو الجديد سيقول فوراً اجابة تتضمن كلمة من بين كلمات نحن «ندرس – نفكر – نحاول نستعد – نتشاور – نتباحث – نخطط» ولكن على ارض الواقع التنفيذ غائب والوضع الاقتصادي من سيئ الي أسوأ.

واضاف: «بيئة الأعمال في الكويت محلك سر والمشاكل هي نفس المشاكل على مدار سنوات طويلة ومن أزمة مناخ الى أزمة علمية تقف أكثر من 25 عاما والمشاكل كما هي بل ان أزمة المناخ شهدت تدخل الدولة حين قامت بشراء الميونيات الصعبة واليوم العكس تماما هو ما حدث حيث تركت الشركات امام ملف طويل وشائك كل شركة تسبح حسب قدراتها وهناك من «نجا» وآخرون كثر مالوا وبحاولون البحث عن طوق نجاة».

وبين قائلاً: مشاكل في «التجارة»، ومشاكل في «البلدية» ومشاكل في «المركزي»، وها هي هيئة اسواق المال تطل على بيئة الأعمال بقرارات يصفها البعض بـ «المزاجية».. تلك الجهات كل يسير في اتجاه وسط غياب واضح لرؤية شاملة أو موحدة تخدم بيئة رجال الأعمال أو تخطط بشكل متكامل لصالح الاقتصاد الوطني والمزاجية في العمل هي الاساس وليس مصلحة هذا الوطن ونعاني من غياب الرؤية الواضحة من مجلس الوزراء المناط اليه وضع خطط طويلة المدى وعلى الوزراء مهما اختلفوا أو تغيروا ان ينفذوا تلك الخطط حسب جدول زمني واضح وصريح ليست به محايبة.

وأشار قائلاً: «الوضع العام ليس جيدا، فخطط حكومية غائبة والوضع العام كما هو منذ سنوات الا بعض الاجتهادات والتي منها قانون الشركات الجديد الذي جاء بشكل جيد وشهد فصل الإدارة التنفيذية عن مجلس الإدارة، واتساءل لماذا يخاف الوزير اي وزير منذ اليوم الاول له في الوزارة؟، يجب ان يضع مصلحة العامة امامه فد «اذا ما تسرق لا تخاف» ورغم ان البعض يتحدث عن ارتفاع معدلات الفساد والرشوة بالكويت ولكني اقول لماذا لا نكون مثل دبي ليس بها فساد ورشوة رغم كل النجاح هناك» «وطالب بدور اكبر للمستشارين في مجلس الوزراء معتبرا انهم الحلقة الاضعف ودورهم به قصور في وضع خطط الدولة المستقبلية والخطط طويلة المدى واستدل في حديثه بتصريح لوزير التجارة والصناعة انس الصالح حين قال «بيئة العمل في الكويت من اصعب ما يمكن وانها تتراجع سنة تلو الاخرى جراء ما يعترضها من معوقات واتجاهات اقتصادية تسعي الي حلها بالسرعة الممكنة في الفترة القادمة، ومشددا على ضرورة تهئية بيئة الأعمال للمشاريع الكبرى واستقبال معاملات الشباب الطموح واستعجالها، وابدى شديد اسفه لوجود قوانين ومشاريع قوانين مقترحة لم تر النور منذ 20 عاما وحتى اليوم».

وأوضح قائلاً: «ليس هناك بعد تصريح الوزير انس الصالح اكسر من ذلك دليل على ما تعانیه بيئة الأعمال في الكويت.. فمشاريع خطة التنمية المبدئية متوقفة بسبب تشاك وتعدد الجهات الحكومية التي تشترك في تنفيذ المشاريع، ومشروع جسر الشيخ جابر تشترك فيه أكثر من 20 جهة حكومية وهو أمر يجعل العمل معقدا».

لاشك ان الحديث كان طويلا وشيقا رغم ما حمله من «شجون» ولكني خرجت برسالة سريعة الخصبة في أن بيئة الأعمال تحتاج إلى صياغة شاملة في قوانينها الاقتصادية لتحسينها ومواجهة المخاطر الناتجة عن الاحداث والأزمات الاقتصادية والمالية مستقبلا والى تفعيل لليات وسبل زيادة الموارد الاقتصادية من القطاع الخاص فإنجاز الاولويات التي وعدت بها الحكومة خلال الربع الأول تمثلت في قانون تشجيع الاستثمار وقانون المشتريات التجارية وقانون الإشراف على السلع والقانون الوطني للمشتريات المتوسطة والصغيرة من شأنها أن تؤدي الي تطوير بيئة العمل في الكويت الي الافضل والاحسن.. ولكن الوضع يحتاج الي المزيد والمزيد سعيا لتحسين بيئة الأعمال بالكويت والبحث في طرق استقطاب المستثمرين وتطلعاتهم بشكل واسع في السوق المحلي وذلك من خلال تقوية التنظيم القانوني سواء عبر اقرار القوانين المتأخرة أو بتعديل تلك التي تحتاج إلى اصلاحات ملحة حملت في الفترات السابقة اعباء كثيرة على اعمال المستثمرين.

واخيرا يظل الأمل المتبقي في قانون الاعسار وخسارة الدائنين الذي تعمل وزارة التجارة على اعداده بالتعاون مع البنك الدولي والجهات القابضة ذات الصلة من شأنه ان يضع آلية مستعجلة لإيجاد حلول لمشاكل مستعصبة بما فيها معالجة مشاكل السداد القائمة بين شركات الاستثمار والشركات المتعثرة ودائنها خصوصا ان هذه الشركات تشمل ايضا اقرار قانون لإعادة تأهيل وتصفية الشركات المتعثرة.

● إعداد: زكي عثمان

الاستثمارات الكويتية المقومة بالدولار واليورو معرضة لفقدان توازنها خلال العام الحالي نتيجة إجراءات ضخ «الفيدرالي الأميركي» سيولة ضخمة لإنعاش الاقتصاد الأميركي

وحول آثار قرار «الفيدرالي» بتخفيف أو إيقاف التيسير الكمي قال المحلل المالي في شركة كافيو للوساطة المالية نورس حافظ ان القرار قد لا يكون مطروحا بشكل حاسم خاصة ان رئيس الفيدرالي الأميركي بن برنانكي عكف مرارا على التأكيد على ان إيقاف التيسير الكمي يجب أن يتخذ بعد ان تستقر المؤشرات الاقتصادية في المناطق الإيجابية فهو يرفض التسرع بالحكم على انتعاش الاقتصاد ما لم يتبين أن تحسن مؤشرات قد ثبتت مع ضرورة أن نستذكر أن أعضاء الفيدرالي يستهدفون خفض البطالة إلى 6,5% وهذا لم يتحقق حتى الآن حيث يجب أن تنخفض بشكل إضافي 1٪ ونسبة البطالة مازالت تبقى دون المتوسط الكلي عند 8,1%، الانكماش وانخفاض طلبات المصانع 4٪ في مارس مع تكس مخزونات الجملة لنفس الشهر وانخفاض مؤشر فيلاديلفيا الصناعي الذي كشف عنه في منتصف الشهر الحالي مما يبين وجود هشاشة في النمو التصنيعي في الولايات المتحدة قد تؤدي في حال إيقاف التيسير الكمي إلى انكماشات أكبر وعودة البطالة للارتفاع مما يشكل خطورة لا يرغب فيها الفيدرالي وهذا ما يشكل الضغط الكبير لعدم الإقدام على تخفيف

حساب دول العالم؟ فإنه بلا شك أن لهذه الخطوات آثارا في دول الخليج بشكل عام والكويت بشكل خاص على حد سواء فهي تتعلق بأمور متعددة، منها نتيجة لما يتوقع أن يؤدي إلى ضعفها وفقدان توازنها بسبب إجراءات ضخ هذه السيولة الضخمة لتنشيط الأسواق، بسبب التوقعات بانخفاض سعر الدولار واليورو. ولا يقف الأمر على الاستثمارات فقط، بل سينعكس على أسعار السلع، وكما يذكر العديد من الخبراء أنه سينعكس الأمر ايضا على أسعار النفط والغذاء، بل قد ينعكس على أسعار المعادن وغيرها من السلع، وقد يتجاوز إلى أسعار العقارات، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة والدول الأخرى نظرت بشكل متشكك في مصلحتها للخروج من الأزمة التي تعانيتها منذ نشوء أزمة الرهن العقاري. فحول الآثار الإيجابية التي ستعود بالإيجاب على الكويت فهي تتعلق باحتمال ارتفاع أسعار البنزول ومن ثم زيادة العوائد، لكن هناك آثارا سلبية تتعلق بالاستثمارات الخارجية، خصوصا في الولايات المتحدة، والخلاصة ان إجراءات ضخ السيولة التي تعمل عليها مجموعة من أكبر اقتصادات دول العالم ستكون لها آثار إيجابية وسلبية الأمر الذي يتطلب إجراءات تحد من آثار ذلك.

ضجت الأسواق بالصخب المرافق لصور تحسنت في بيانات التوظيف الأميركية منذ بداية شهر مايو بشكل أعاد طلبات إعانة البطالة إلى أدنى مستوى في خمس سنوات كمؤشر بارز لتعافي سوق العمل بسبب جرعات التحفيز النقدي عبر شراء سندات الخزانة والسندات المدعومة بالرهن لتخفيض معدل الفائدة وتوفير سيولة منخفضة التكلفة لتعدي الانتعاش للاقتصاد الأميركي وتقدّم من أزمة طاحنة عصفت به في السنوات الماضية، فضلا عن ان التحسن في بيانات التوظيف جاء بعد انخفاض البطالة إلى مستوى 7,5٪ حيث انخفضت 0,4 منذ يناير مما يعني انخفاض أعداد العاطلين عن العمل بـ 673 ألفا منذ بداية العام ليصبح عددهم 11,7 مليون عاطل وتراجعت طلبات إعانة البطالة الأسبوعية إلى 323 ألف طلب وواصل الاقتصاد الأميركي 165 ألف وظيفة في أبريل مما جعل وتيرة التوظيف الشهرية تستقر في شواهد معتدل ولكن ذلك التفاؤل تقلص بعد ارتفاع طلبات إعانة البطالة للأسبوع المنتهي في 11 مايو حيث سجلت زيادة إلى 360 ألف طلب. وبعيدا عن الحديث عن ان هذه الخطوات التي تعمل عليها أكبر الكيانات الاقتصادية في العالم نطرح تساؤلا: ما هي الآثار الإيجابية أو السلبية التي ستعكس على الاقتصاد الكويتي نظير إعادة الإنعاش إلى الاقتصاد الأميركي عبر وسائل توفير سيولة منخفضة التكلفة على

● محمود فاروق